التكامل بين المراجعة التحليلية و المراجعة المستمرة وأثره على ترشيد قرارات الاستثمار (دراسة ميدانية على عينة من الشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية)

[1]/ فضل الله برير جعفر ابراهيم – جامعة المغتربين – كلية العلوم الادارية

[2]/ حسن عوض حسن خالد – جامعة النيلين – كلية التجارة

مستخلص

تمثلت مشكلة الدراسة في تتمثل مشكلة الدراسة في أن قرارات الاستثمار تحتاج الى معلومات مالية ومعلومات كمية، وان المعلومات المتوفر في التقارير المالية هي فقط معلومات تم بناء على تقارير المرجعة العامة، لذلك تسعى الدراسة الى معرفة المعلومات التي توفرها المراجعة التحليلية والمراجعة المستمرة في توفير معلومات تساعد المستخدمين في ترشيد القرارات الاستثمارية، هدفت الدراسة الى معرفة أثر تطبيق تطبيق المراجعة التحليلية وترشيد القرارات الاستثمارية، تحديد أثر المراجعة المستمرة في ترشيد القرارات الاستثمارية، إتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بإستخدام الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) في تحليل البينات واختبار الفرضيات، من خلال الدراسة الميدانية توصلت الدراسة الي اثبات صحة جميع الفرضيات وعدة نتائج أهمها، وجدت علاقة ايجابية بين تطبيق المراجعة المستمرة وترشيد القرارات الاستثمارية، وجدت علاقة ايجابية بين المراجعة التحليلية وترشيد القرارات الاستثمارية، وضعت الدراسة عدة توصيات منها، تطبيق معايير المحاسبة عن القيمة العادلة الدولية في الشركات السودانية، العمل على زيادة ملائمة التقارير المالية لزيادة قدرة معلومات التقارير على تأكيد التوقعات المستقبلية.

الكلمات المفتاحية:معايير المحاسبة عن القيمة العادلة الدولية، جودة التقارير المالية، المراجعة التحليلية،المراجعة المستمرة.

Abstract

The problem of the study was that the problem of the study is that investment decisions need financial information and quantitative information, and the information available in financial reports is only information that was based on public review reports, so the study seeks to know the information provided by the analytical review and the continuous review in providing information that helps Users in rationalizing investment decisions, the study aimed to know the impact of applying analytical review and rationalizing investment decisions, determining the impact of continuous review in rationalizing investment decisions, the study followed the descriptive analytical approach using the statistical package for social sciences (SPSS) in analyzing evidence and testing hypotheses, through the study The field study concluded that all hypotheses were correct and several results were most important, the most important of which is, it found a positive relationship between the application of continuous auditing and rationalization of investment decisions, it found a positive relationship between the analytical review and the rationalization of investment decisions. Work to increase the appropriateness of financial reports to increase The ability of reporting information to confirm future expectations.

Keywords: international fair value accounting standards, quality of financial reports.

المحور الاول: الاطار المنهجي للدراسة:

تمهيد:

يعد التغيير المتسارع أبرز سمات العصر الحالي، وهو ما يتجلى بوضوح في المجالات كافة ومنها ما هو أبرز في مجال بيئة الأعمال الدولية، من حيث أتساع الأنشطة والتعاملات التجارية والمالية ومارافقها من نمو وانفتاح الأسواق المالية العالمية وتعدد مصادر التمويل وحركة رؤوس الأموال وارتفاع معدلات التضخم وزيادة الأسعار على المستوى العالمي، وتعتبر القرارات الإستثمارية من أهم وأصعب القرارات فعلى الرغم من أن الإنفاق الإستثماري قد يحدث في الوقت الحاضر إلا أن المكاسب التي يحققها والآثار المرتبطة به تستمر لفترة طويلة نسبياً حيث يترتب على حدوث أي خطأ عند إتخاذ هذه القرارات الإستثمارية نتائج خطيرة قد

يصعب تصحيحها، ويزداد الخطر كلما كانت المبالغ المطلوب إستثمارها كبيرة خاصة إن ظاهرة عدم التأكد لا يمكن تجاهلها في ظل ظروف تتسم بالتطور والتغيير المستمر، لاهمية المراجعة التحليلية والمستمرة كأداة للراقبة الداخلية فقد أتجهت ادارة الشركات خاصة تلك المقيده بالبورصة الي تطوير هذه الاداء للرقابة وأصبح يوجد الان ما يعرف بالمراجعة الداخلية الحيدثة وهي مراجعة داخلية متطوره تغطي نظم فرعية لمرجعات داخلية مثل، عن كفاءة وفعالية اداء الشركة لدي المستثمرين مما سيؤدي الي تحسين قرارت المستثمرين و بالعكس من ذلك من الممكن ان ارتفاع مستوي الافصاح عن المعلومات غير المالية يمكن ان تمثل عنصر تشجيع للمستثمرين عند اتخاذ قراراتهم في الاعتماد علي التقارير المالية .

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في أن قرارات الاستثمار تحتاج الى معلومات مالية ومعلومات كمية، وان المعلومات المتوفر في التقاريير المالية هي فقط معلومات تم بناء على تقاريير المرجعة العامة، لذلك تسعى الدراسة الى معرفة المعلومات التي توفرها المراجعة التحليلية والمراجعة المستمرة في توفير معلومات تساعد المستخدمين في ترشيد القرارات الاستثمارية، ومن ذلك يمكن صياغة المشكلة في شكل التساولات الاتية:

١. هل هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين المراجعة التحليلية وترشيد القرارات الاستثمارية؟.
٢. هل هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين المراجعة المستمرة وترشيد القرارات الاستثمارية؟.

أهمية الدراسة:

تبرز اهمية الدراسة في تقديم المساهمة في كشف جوانب النقص حول المنفعة التي تقدمها المعلومات الخاصة بتقارير المالية و في ترشيد القرارات الاستثمارية ، بيان دور المراجعة التحليلية في ترشيد القرارات الاستثمارية، وبيان مدى مساهمة المراجعة المستمرة في ترشيد القرارات الاستثمارية، و تمثل هذه الدراسة إضافة الى المكتبة الحديثة ومراكز الأبحاث والمهنيين وفتح الطريق للباحثين والأكاديميين لمزيد من البحث بهذا المجال.

أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة في الآتي:

١. توضيح مفهوم واهمية المراجعة التحليلية والمراجعة المستمرة.

٢. معرفة اثر تطبيق المراجعة التحليلية في ترشيد القرارات الاستثمارية.

٣. تحديد اثر تطبيق المراجعة المستمرة في ترشيد القرارات الستثمارية.

فرضيات الدراسة:

تختبر الدراسة الفرضيات التالية:

١. هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين المراجعة التحليلية وترشيد القرارات الاستثمارية.

٢. هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين المراجعة المستمرة وترشيد القرارات الاستثمارية.

منهجية البحث :

يتبع البحث المناهج العلمية الاتية :

١. المنهج الاستنباطي : لتحديد طبيعة مشكلة البحث وصياغة الفرضيات.
٢. المنهج الاستقرائي : لاختبار فرضيات البحث.
٣. المنهج التاريخي :لعرض الدراسات السابقة.
٤. المنهج التحليلي الوصفي لتحليل بيانات البحث الميدانية.

مصادر جمع البيانات:

سوف يعتمد البحث على المصادر الاتية:

١. المصادر الأولية : استمارة الاستبانة.
٢. المصادر الثانوية : الكتب والمقالات والنشرات الدورية والرسائل الجامعية والانترنت

حدود الدراسة: تنحصر حدود الدراسة بالآتي:

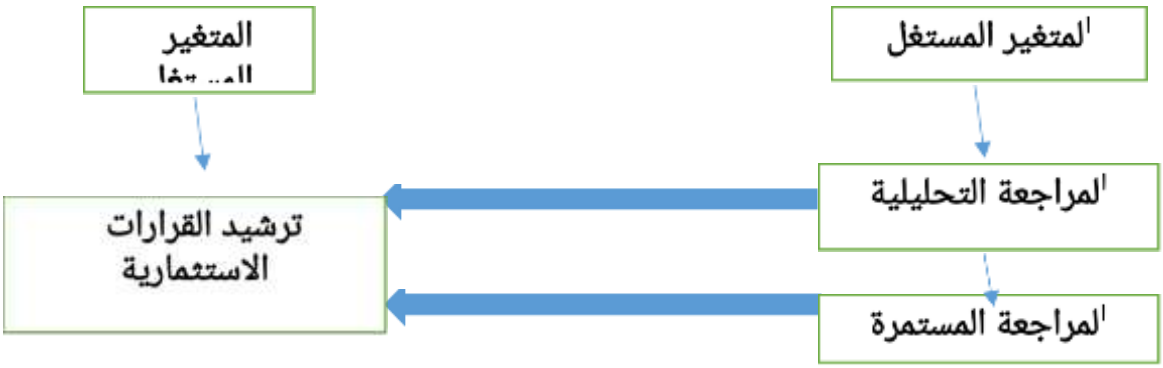
الحدود المكانية: عينة من الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية

الحدود الزمانية: ٢٠٢١م .

نموذج الدراسة:

الشكل (أ)

يوضح متغيرات الدراسة:



المصدر: اعداد الباحث، ٢٠٢١م.

المحور الثاني:الدراسات السابقة:

دراسة: احمد، (٢٠٠٧م):

تمثلت مشكلة الدراسة في ان المستثمرين او الدائنين او الملاك يودون اتخاذ قرارات استثمارية فما هي الآليات التي تمكنهم من الوقوف على حقيقة أوضاع ومستقبل الشركات المعنية والتي يودون التعامل معها، هدفت الدراسة الي تقيم المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير والقوائم المالية في ظل تنظيم سوق الأوراق المالية وفي ضوء احتياجات المستثمرين المستفيدين وتحديد اهم العوامل المؤثرة التي يعتمد عليها المستثمرون عند اتخاذ قرارات الاستثمار، توصلت الدراسة الى عدة نتائج اهمها عند اجراء التحليل المالي يجب استخدام مجموعة متعددة ومتنوعة من الوسائل العلمية للتحليل المالي من الخطورة بمكان الاختصار على وسيلة واحدة منها، ان المدخل الحديث للتحليل المالي يعامل البقوائم المالية كنظام أساسي للمعلومات لتدشين اتخاذ القرارات اكثر منها كاداة تقيم وتظهر فعالية القوائم المالية عندما يكون هنالك بنك للمعلومات يتم فيه تخزين كافة القوائم المالية للشركات الزميلة لفترات زمنية.

دراسة: شادي، (٢٠١٤م):

تمثلت مشكلة الدراسة في أن تحسين المراجعة المستمرة لجودة المعلومات المنشورة الإلكترونية يتوقف علي الكيفية التي تتعامل بها المراجعة المستمرة مع المخاطر والتحديات التي تواجهها في ظل بيئة تكنلوجيا المعلومات المتقدمة علي مستويين رئيسين هما مستوي النظام المنتج للمعلومات ومستوي شبكة الإنترنت باعتبارها الوسيلة الأساسية التي تتيح النشر الإلكتروني المستمر للمعلومات، هدفت الدراسة إلى صياغة إطار فكري لعملية المراجعة المستمرة في ظل بيئة التقارير المعتمدة علي شبكة الإنترنت بغرض تحسين جودة المعلومات المتضمنة في هذه التقارير، اتبعت الدراسة المنهج الاستقرائي والدراسة الميدانية في قائمة استقصاء .توصلت الدراسة إلي وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين عينات الدراسة في الإتفاق حول علاقة عملية المراجعة الخارجية بكل من استخدام لغة (Xbrl) في إعداد التقارير وتقديم خدمات الثقة في الشبكة،وجود تأثير جوهري للمراجعة المستمرة علي جودة المعلومات المنشورة إلكترونيا وفقا لملاءمة المعلومات وإمكانية الإعتماد علي المعلومات وزمنية المعلومات، أوصت الدراسة الي ضرورة قيام المنظمات المهنية المسئولة عن مهنة المراجعة بإصدار معايير وإرشادات توضح ألية تقديم خدمات المراجعة المستمرة في ظل بيئة تكنلوجيا المعلومات.

دراسة: صالح و ياسر، (٢٠١٥م)

تمثلت مشكلة الدراسة في كيفية الحد من مخاطر التشغيل الإلكتروني للبيانات المالية من خلال تفعيل المراجعة المستمرة في هذا الاتجاة ولذلك لضمان إنتاج معلومات تتسم بالجودة، هدفت الدراسة بصفة أساسية إلي دراسة وتحليل دور المراجعة المستمرة في الحد من مخاطر التشغيل الإلكتروني بالتطبيق علي المصارف السودانية اعتمدت الدراسة علي المنهج الوصفي. إستخدمت الدراسة إستمارة الإستبانة كأداه لجمع البيانات. توصلت الدراسة الي أن مخاطر التشغيل الإلكتروني للبيانات المالية تعد واحد من أكثر المخاطر التي تواجة المصارف وقد إزدادت هذه المخاطر من خلال تذايد مستوي إعتماد المصارف علي تكنلوجيا المعلومات في تقديم الخدمات المصرفية ، وإن نجاح المصارف السودانية في الحد من مخاطر التشغيل الإلكتروني للبيانات المالية يتطلب تفعيل نظام المراجعة المستمرة لما لها من دورفعال في هذا الاتجاة. أوصت الدراسة بالاهتمام المصارف السودانية بتطبيق نظام المراجعة المستمرة للحد من المخاطر المختلفة التي تواجة عمليات التشغيل الإلكتروني للبيانات المالية.

دراسة: ساتي، (٢٠١٥م):

تمثلت مشكلة الدراسة في قصور الإفصاح المالي التقليدي وعجزه عن الوفاء بمتطلبات واحتياجات المستخدمين بالسرعة المطلوبة وفي الوقت المناسب مما أدلى إلى عدم ترشيد القرارات الاستثمارية وانعكاس أثر ذلك على سوق رأس المال بصورة سليمة، والحد من كفاءة السوق المالي. هدفت الدراسة إلى دراسة العلاقة بين الإفصاح المحاسبي الإلكتروني وترشيد القرارات الاستثمارية للمستخدمين، وتوصلت الدراسة الى أن يؤدي نشر التقارير المالية طبقاً لمعيار الإفصاح المحاسبي الإلكتروني إلى تحقيق الكفاءة في الأسواق المالية، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإفصاح المحاسبي الإلكتروني وترشيد قرارات الاستثمار في الودائع الاستثمارية، يساهم الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في نشر المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب مما يساعد المستثمرين في اتخاذ القرارات الملائمة، يساعد نشر التقارير المالية بصورة آلية في إتاحة الفرص الاستثمارية بصورة عادلة للمستثمرين.

دراسة: رحاب، (٢٠١٦م):

تمثلت مشكلة الدراسة في عدم اهتمام العديد من الشركات الصناعية بالقياس والإفصاح عن عناصر محاسبة التنمية المستدامة ومدى تأثير تلك العناصر على قرارات الاستثمار، هدفت الدراسة إلى التعرف على الدور الفعال للمحاسبة عن عناصر التنمية المستدامة في ترشيد القرارات الاستثمارية، توصلت الدراسة الى عدة نتائج منها توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العناصر الاجتماعية لمحاسبة التنمية المستدامة وترشيد قرارات الاستثمار، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين العناصر الاقتصادية لمحاسبة التنمية المستدامة وترشيد قرارات الاستثمار، واصت الدراسة بضرورة تطبيق محاسبة التنمية المستدامة لما لها من اثر فعال على ترشيد القرارات الاستثمارية.

دراسة: الخير، (٢٠١٤م)

تمثلت مشكلة الدراسة في إخفاق مهنة المحاسبة والمراجعة بسبب التقارير المالية المتدنية والإحتيال والتلاعب في القوائم المالية علي الشبكة الدولية للمعلومات، أدي إلي ضرورة إيجاد طرق جديدة لمراجعة معلومات ومعاملات التجارة الإلكترونية، وتقديم الضمانات الكافية للتحقق من سلامة ومصداقية المعلومات الواردة في

تقارير التجارة الإلكترونية، هدفت الدراسة إلي توضيح الدور الفعال الذي تلعبة المراجعة المستمرة في بيئة التجارة الإلكترونية في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية بالمؤسسة، توصلت الدراسة إلي أن المراجعة المستمرة في ظل التجارة الإلكترونية تساهم في ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية، وأن المراجعة المستمرة في ظل التجارة الإلكترونية تساهم في الإفصاح الفوري عن المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب، أوصت الدراسة بضرورة تأهيل وتدريب مراجعي الحسابات في مجالات تكنلوجيا المعلومات ،والمراجعة في بيئة التجارة الإلكترونية للوفاء بالمتطلبات المهنية الجديدة المصاحبة لها،و ضرورة الأهتمام بتنظيم الندوات والمؤتمرات العلمية التي تنقاش المستجدات في تكنولوجيا المعلومات وأليات التطوير للمراجعين الخارجيين.

دراسة: هناء، (٢٠٢٠م):

تمثلت مشكلة الدراسة في تزايد مسؤوليات المراجع الخارجي علي المستويين العالمي والمحلي بهدف زيادة قدرة المعلومات علي تلبية احتياجات المستخدمين في اتخاذ القرارات وزيادة الثقة في هذه المعلومات، وأن كثير من الشركات التي يتم مراجعة حساباتها قد تتعرض للإفلاس وعدم الاستمرارية في ممارسة أنشطتها، هدفت الدراسة بصورة أساسية إلي قياس العلاقة بين استخدام إجراءات المراجعة التحليلية وتحسين المراجعة الخارجية للتنبؤ باستمرارية المنشأة، ساهمت الإجراءات الكمية للمراجعة التحليلية في تحسين المراجعة الخارجية للتنبؤ باستمرارية المنشأة، توصلت الدراسة الى عدة نتائج منها ساهمت المتطلبات المهنية للمراجعة التحليلية في تحسين المراجعة الخارجية للتنبؤ باستمرارية المنشأة. كما اوصت الدراسة بضرورة مقارنة المعلومات المالية الفعلية الى المخطط في التنبؤ باستمرارية المنشأة، وضرورة التقويم المستمر لأداء المنشاة وذلك للتنبؤ باستمرارية المنشأة.

دراسة: عفراء، (٢٠٢٠م):

تمثلت مشكلة الدارسة في معرفة مدى أثر استخدام اساليب المراجعة التحليلية على تعظيم قيمة المنشأة وضمان استمراريتها، هدفت الدارسة بشكل أساسي إلى التعرف على دور المراجعة التحليلية فى تعظيم قيمة المنشأة والتنبؤ بالمخاطر التى قد تواجه المنشاة وتهدد استمرارها واساليب الفحص التحليلي

المتبعة توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج منها، إستخدام اساليب المراجعة التحليلية الكمية البسيطة والتقليدية والكمية المتطورة له دور ايجابى فى ضمان استمرارية المنشأة، أن المراجعين الخارجيين فى السودان يستخدمون التحليل المالى للتعرف على الوضع المالى للمنشأة مما يساعد فى معرفة المخاطر التى قد تواجه استمراريتها. أوصت الدارسة بالعديد من التوصيات منها: ضرورة التزام المراجعين باجراءات المراجعة التحليلية بشقيها التقليدى والمتطور لضمان استمرارية المنشأة، وضرورة وجود خطط مستقبلية للمنشاة لتعظيم قيمتها وضمان إستمراريتها.

المحور الثالث: الاطار النظري:

أولاً: مفاهيم المراجعة التحليلية:

هنالك مجموعة من الكتاب والباحثين تناولوا مفهموم المراجعة التحليلية ولكنهم لم يتفقوا حول مفهوم محدد لها و نذكر من هذ المفاهيم:

عرفها (محمود، ٢٠٠٣م، ص ٦)، بإعتبارها تقييماً للمعلومات المالية من جانب المراجع يتم بدارسة العلاقات بين البيانات المالية وغير المالية للتقصى عن الفروق غير المتوقعة بين المسجل بالدفاتر والمتوقع أن يحدث.

كما أورد المعيار الدولي للمراجعة رقم (٥٢٠) تعريفاً بأنها "تعني تحليل النسب والمؤشرات المهمة، ومن ضمنها البحث عن التقلبات والعلاقات التي تكون متعارضة مع المعلومات الأخرى ذات العلاقة، أي تلك التي تنحرف عن المبالغ المتنبأ بها"

يرى (البناء، ٢٠٠٤م، ص ٢٧)، أن المراجعة التحليلية هي مقارنة المعلومات المالية للسنة أو السنوات السابقة، والنتائج المتوقعة والمعلومات المتشابهة في الصناعة، دراسة العلاقات الخاصة ببنود المعلومات المالية مع إتجاهها المتوقع، والعلاقة بينها وبين المعلومات غير المالية.

من ذلك يتضح انها دراسه تهدف الي تحليل الأتجاهات والمؤشرات الجوهريه التي تهتم بتقرير التقلبات والبنود غير العاديه وفحصها حيث تتضمن تلك الاجراءات.

ثانياً: أهمية محاسبة القيمة العادلة:

ترجع أهمية المراجعة التحليلية بسبب إستفادة عدة أطراف من نتائج المراجعة التحليلية وهم:

١. المراجعة التحليلية وبرنامج مراجعة الحسابات :يقوم مراجع الحسابات كما هو معروف بإعادة النظر في حسابات المشروع بهدف إبراء الرأي في عدالة القوائم المالية ومددى قدرتها على تصوير واقع المشروع بشكل صحيح وبإستخدام المراجعة التحليلية يمكن لمراجع الحسابات أن يحدد إتجاهات عملية المراجعة عند تصميمه لبرنامج المراجعة وذلك إعتماداً على القيم المتوقعة التي يمكن الحصول عليها ومقارنتها مع القيم الفعلية في القوائم المالية وذلك بإستخدام أدوات التحليل المالي كالنسب المالية المعروفة .

.2المراجعة التحليلية ومستخدمي القوائم المالية: مراجع الحسابات مطالب من المجتمع المالي المؤلف من المساهمين والمستثمرين وحتى الجهات الإدارية المشرفة بضرورة القيام بإجراءات المراجعة التحليلية أهمية كذلك لأصحاب المشروع فهي تساعدهم على معرفة قدرة المنشأة على الإستمرار ومعرفة أماكن الخطر ومن ثم معالجة القصور وتجنب الخطر وتساعدهم كذلك على تقيم أداء الإدارة(موسى، ٢٠١٣م، ص ٣١٨).

٣.المراجعة التحليلية وإدارة المشروع: أن مهمة الإدارة في تسير ورقابة النشاط الإقتصادي للمشروع وإنحياد تعقيدها نتيجة لعوامل كثيرة مما أدى إلى زيادة أهمية المراجعة التحليلية.

٤.المراجعة التحليلية وموقف أصحاب المهنة: أن المراجعة التحليلية من وجهة نظر أصحاب المهنة هي إيجار بعض المؤثرات التي يمكن أن تدل على وجود بعض الثغرات والقصور في أنظمة الرقابة الداخلية، مما يساعد في وضع برنامج المراجعة بشكل مناسبة، ولكن أصحاب المهنة لا يفضلون عند القيام بالمراجعة التحليلية لأخذ بالمخصوم الشامل للرقابة الداخلية وتقييم الأداء بإستخدام المؤشرات الشاملة (ابو سمهدانة، ٢٠٠٦م، ص ص ٢٧ –٢٨).

٥.المراجعة التحليلية وموقف أجهزة الرقابة العليا الحكومية: إن القيام بالمراجعة التحليلية وتقييم الكفاءة والفاعلية ذو أهمية أكثر في القطاع الحكومي بجانبيه الإداري والإقتصادي من القطاع الخاص.

يتضح للباحث أن أهمية المراجعه التحليلية تكمن في اعاده النظر في حسابات المشروع بهدف ابداء الراي في عدله القوائم الماليه، وايجاد بعض المؤشرات التي يمكن أن تمنع من وجود بعض الثغرات والقصور في انظمه الرقابة الداخلية.

ثالثاً: أهداف محاسبة القيمة العادلة:

حدد الإتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين أهداف المراجعة التحليلية في الأتي:

١. حصول المدقق على أدلة موثوق منها وذات علاقة من خلال المراجعة التحليلية الجوهرية.
٢.تكوين الإستنتاج الكلي لدى المدقق حول إتساق البيانات المالية ومن خلال المراجعة التحليلية قرب نهاية عملية التدقيق (محمد، ٢٠١٧م، ص ٤٥).

٣.إختبارات الرقابة والإختبارات الأساسية للعمليات من خلال تنفيذ إختبارات الرقابة والإختبارات الأساسية للعمليات المالية، سيتوافر مؤشر على إحتمال وجود تحريفات في كل من قائمة الدخل وقائمة المركز المالي .

٤.مراجعة القوائم المالية: تعتبر مراجعة القوائم المالية أقدم الخدمات التصديقية وأوسعها إنتشاراً وتسمى لأن بالخدمة المهنية التقليدية بإعتبارها الخدمة المهنية الأم، التي إنطلقت منها الخدمات التصديقية المتقدمة(منصور، ٢٠٠٧، ص ص ٢٦ –٢٨).

يرى الباحث أن أهداف المراجعة التحليلية تتمثل في إختبارات الرقابة والإختبارات الأساسية للعمليات، ومراجعة القوائم المالية، والفهم الكال لطبيعه اعمال المنشاه محل الفحص والمراجعه، وتحديد نطاق عليه المراجعه.

رابعاً: مفهوم المراجعة المستمرة:

هنالك مجموعة من المنظمات المهنية والكتاب والباحثين تناولوا موضوع المراجعة المشتركة منها:

عرفها (الرشيدي، ٢٠٠٤م، ص ٣٦)، بانها الطريقة أو الأسلوب أو المنهج الذي يساعد المراجع المستقل في توفير تأكيد مكتوب عن العمليات، باستخدام سلسلة من تقارير المراجعة التي يتم نشرها مصاحبة ومتلازمة بعد حدوث العمليات المالية محل الفحص أو المراجعة.

عرفت بأنها نوع من أنواع المراجعة التي تؤدي الي تقديم نتائج المراجعة فور حدوث الأحداث المرتبطة بموضوع المراجعة او بعد حدوثها بوقت قصير(عبدالكريم، ٢٠٠٢م، ص ٤٨١).

عرفت بأنها عبارة عن الية التغذية العكسية تستخدمها الإدارة من أجل تأكيد ان النظم والضوابط تعمل كما تم تصميمها، وأن العمليات يتم معالجتها بالطرق المحددة (رضوان واخرون، ٢٠١٠م، ص ٣٥٣).

كما عرفت بأنها منهج يمكن المحاسبين من تقديم تأكيدات مكتوبة حول موضوع المراجعة التي تقع تحت مسؤولية إدارة المنشأة وتقدم تأكيدات من خلال أشكال مختلفة من تقارير المراجعة للمساهمين والإدارة والعملاء وذلك بشكل فوري(شحاتة، ٢٠٠٤م، ص ٧٥).

يري الباحث أن المراجعة المستمرة منهج يسلكه مراقبو الحسابات لتقديم تقاريرهم بشكل فوري أو بعد فترة وجيزو من وقوع الأحداث المالية ويمكن ان تكون بصورة مستمرة.

خامساً: أهداف معايير المحاسبة الدولية:

بإعتبار المراجعة المستمرة مدخلا معاصرا لتطوير مراجعة الحسابات في شكلها التقليدي فإن الهدف الأساسي من المراجعة المستمرة أن يبدئ مراقب الحسابات رأيا فنيا محايدا بشأن مدي صدق المعلومات والتقارير المالية المنتجة في ظل نظام معلومات محاسبي فوري وغير ورقي، ويشتق من هذا الهدف العام للمراجعة المستمرة الأهداف الفرعية الأتية:

.1إضفاء الصدق المستمر علي الإفصاح الفوري للشركات عبر الأنترنت. (السيسي، ٢٠٠٩م، ص ص ٣٠١ – ٣٠٣)

.2مساعدة أصحاب المصلحة في الشركة ، خاصة المساهمون وهيئة سوق المال، بل وكافة زوار موقع الشركة في ممارسة الرقابة الفورية المستمرة علي الشركات.

٣- تحديد مدي كفاءة وفعالية نظم المحاسبة الفورية في حماية الأصول والحفاظ علي موضوعية البيانات وإنتاج معلومات مالية صادقة يمكن الاعتماد عليها وموثوق فيها، كما يوضح ختم التصديق المستمر علي موقع الشركة وكذلك تقرير مراقب الحسابات(محمود، ٢٠١٤م، ص ١٦).

يري الباحث أن الهدف الأساسي للمراجعة المستمرة الحكم علي صحة وصدق التقارير والقوائم المالية المنتجة بنظام معلومات فوري تعمل علي حماية أصول المنشأة من الغش والإختلاس.

سادساً: مفهوم قرارات الاستثمار:

تعتبر القرارات الإستثمارية من أهم وأصعب القرارات فعلى الرغم من أن الإنفاق الإستثماري قد يحدث في الوقت الحاضر إلا أن المكاسب التي يحققها والآثار المرتبطة به تستمر لفترة طويلة نسبياً حيث يترتب على حدوث أي خطأ عند إتخاذ هذه القرارات الإستثمارية نتائج خطيرة قد يصعب تصحيحها، ويزداد الخطر كلما كانت المبالغ المطلوب إستثمارها كبيرة خاصة إن ظاهرة عدم التأكد لا يمكن تجاهلها في ظل ظروف تتسم بالتطور والتغيير المستمر(موسى، ٢٠١١م، ص ٣٣).

عرفت قرارات الإستثمار في أسواق الأوراق المالية بأنها: " التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظه معينة وفي فترة معينة من الزمن قد تطول أو تقصر، وربما بأصل أو أكثر من الإصول التي يحتفظ بها لتلك الفترة الزمنية بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه أما عن القيمة الحالية لتلك الأموال الشرائية بفعل التضخم أو تعويضه عن المخاطر الناشئة عن احتمال عدم حصول التدفقات المالية المرغوب فيها كما هو متوقع لها(الطاهر، ٢٠٠٩م، ص ٢٧).

كما عرفت في أنها مجموعة من الموارد المالية التي ينتظر أو يتقرر إنفاقها في سبيل الحصول على مجموعة الموارد الرأسمالية المرغوبة في الزمان والمكان وتوفير إمكانية استقلالها تحقيقاً للغرض أو الأغراض التي خصصت من أجل تحقيقها(الحسن، ٢٠٠٦م، ص ٢٠).

يرى الباحث أن مفهوم الاستثمار يتمثل في مجموعة من الموارد المالية التي ينتظر أو يتقرر إنفاقها في سبيل الحصول على مجموعة الموارد الرأسمالية المرغوبة في الزمان والمكان وتوفير إمكانية استقلالها تحقيقاً للغرض أو الأغراض التي خصصت من أجل تحقيقها.

سابعاً: اهداف قرارات الاستثمار:

تهدف قرارات الإستثمار الي مايلي(احمد، ٢٠٠٩، ص ٤٢):

تحقيق العائد الملائم: يهدف المستثمر من توظيف أمواله تحقيق عائد ملائم وربحيه مناسبة يعملان على إستمرار المشروع وأن تعثر الإستثمار مالياً سيدفع لصاحبه للتوقف عن التمويل، وربما تصفيه المشروع بحثاً عن مجال أكثر فائدة.

٢. المحافظة على رأس المال الأصلى : وذلك من خلال المفاضلة بين الاستثمارات والتركيز على أقلها مخاطرة لأن الشخص يتوقع الخسارة والربح ولكن إذا لم يحقق المشورع ربحاً فيسعى المستثمر إلى المحافظة على رأس ماله الأصلي وتجنب الخساره.

٣. استمرارية الدخل وزيادته : يهدف المستثمر إلى تحقيق دخل مستمر ومستقر بوتيره معينه بعيداً عن الإضطرابات والتراجع في ظل المخاطره حفاظاً على استمرارية النشاط الاستثماري.

٤. ضمان السيولة اللازمة : لا شك أن النشاط الاستثماري بحاجه إلى تمويل وسيولة جاهزة لمواجهة الإلتزامات .

يرى الباحث أهداف قرارات الإستثمار تتمثل في تحقيق العائد الملائم: يهدف المستثمر من توظيف أمواله تحقيق عائد ملائم وربحيه مناسبة و المحافظة على رأس المال الأصلى وذلك من خلال المفاضلة بين الاستثمارات والتركيز على أقلها مخاطرة

المحور الرابع: الدراسة الميدانية:

يستعرض الباحث دراسة بعنوان(التكامل بين المراجعة التحليلية و المراجعة المستمرة وأثره على ترشيد قرارات الاستثمار) دراسة ميدانية على عينة من الشركات المدرجة بسوق الخرطوم للاوراق المالية من محاسب، مراجع داخلي، محلل مالي، مدير مالي، موظف استثمار، موظف ادارة مخاطر، وسيط مالي، اخرى، تم اختيار عينة عشوائية من (٥٠) مفردة من ذوي الإختصاص.

ثانياً: تحليل البيانات الاساسية وأختبار الفرضيات:

الفرضية الاولى : " هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة التحليلية وترشيد قرارات الاستثمار"

الجدول (١)

الاحصاء الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات الفرضية الاولى:

ت	العبارات	الانحراف المعياري	المتوسط	المنوال	الاهمية النسبية	درجة الموافقة	الترتيب
1	استخدام مؤشرات السيولة تؤدي إلي ترشيد قرارات الإستثمار.	0.60	4.44	5	80%	عالية جدا	7
2	استخدام التحليل المالي يمكن المراجع من التعرف علي المنشآة ويساعد ترشيد قرارات الإستثمار.	0.57	4.50	5	84.2%	عالية جداً	2
3	تحديد الأوزان النسبية لكل عنصر من عناصر القوائم المالية يساعد علي ترشيد قرارات الإستثمار.	0.68	4.36	5	86.2%	عالية جداً	1
4	استخدام المراجع للتحليل الأفقي يساعد علي تكوين فكرة صحيحة وترشيد قرارات الإستثمار.	0.44	4.73	4	81.2%	عالية جدا	6
5	استخدام المراجع تحليل الإنحدار لتقييم أرصدة القوائم المالية يساهم علي ترشيد قرارات الإستثمار.	0.42	4.76	5	82.4%	عالية جداً	5
6	استخدام المراجع أسلوب تحليل الإتجاه يساعد علي ترشيد قرارات الإستثمار.	0.44	4.45	4	85.0%	عالية جدا	6
7	اعتماد المراجع علي البيانات غير المالية للعميل تمكنه من ترشيد قرارات الإستثمار	0.43	4.70	5	85.7%	عالية جداً	5

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، ٢٠٢١م

من خلال الجدول (١) نلاحظ أن الإحصاءات الوصفية للعبارات الفرضية الاولى التي ينص على (هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة التحليلية وترشيد قرارات الاستثمار) فان الأوساط الحسابية له تقع في المدى مابين (٤.٣٦ – ٤.٧٦) والمنوال (٤–٥) والانحراف المعياري يقع في المدي مابين (٠.٤٢ – ٠.٦٨) لجميع العبارات وحسب المقياس الخماسي ليكرت فان إجابات المبحوثين هي المحايدة و الموافقة والموافقة بشدة.

الجدول (٢)

اختبار مربع كاى لعبارات الفرضية الأولى:

م	العبارة	مربع كاي	درجة الحرية	مستوى المعنوية	القيمة الجدولية	الدلالة
1	استخدام مؤشرات السيولة تؤدي إلي ترشيد قرارات الإستثمار.	112.33	2	0.000	4.00	القبول
2	استخدام التحليل المالي يمكن المراجع من التعرف علي المنشآة ويساعد ترشيد قرارات الإستثمار.	145.12	2	0.000	4.98	القبول
3	تحديد الأوزان النسبية لكل عنصر من عناصر القوائم المالية يساعد علي ترشيد قرارات الإستثمار.	139.98	2	0.000	4.31	القبول
4	استخدام المراجع للتحليل الأفقي يساعد علي تكوين فكرة صحيحة وترشيد قرارات الإستثمار.	109.96	1	0.000	4.44	القبول
5	استخدام المراجع تحليل الإنحدار لتقييم أرصدة القوائم المالية يساهم علي ترشيد قرارات الإستثمار.	120.01	1	0.000	4.17	القبول
6	استخدام المراجع أسلوب تحليل الإتجاه يساعد علي ترشيد قرارات الإستثمار.	132.54	2	0.000	4.31	القبول
7	اعتماد المراجع علي البيانات غير المالية للعميل تمكنه من ترشيد قرارات الإستثمار	142.23	1	0.000	4.44	القبول

المصدر: إعداد الباحث، من الدراسة الميدانية،٢٠٢١م

نلاحظ في الجدول (٢) لاختبار صحة الفرضية التي تنص على:" هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة التحليلية وترشيد قرارات الاستثمار " تم استخدام اختبار مربع كاي لعبارات المحور وجاءت قيم مربع كاي المحسوبة (١١٢.٣٣ – ١٤٥.١٢ – ١٣٩.٩٨ – ١٠٩.٩٦ – ١٢٠.٠١ – ١٣٢.٥٤ –

١٤٢.٢٣)،وبدرجات حرية (٢-١) وبمستوى دلالة Sig لجميع العبارات (٠.٠٠) وعند مقارنة مستوى الدلالة sig بمستوى المعنوية المسموح به (٠.٠٥) نجد أن مستوى الدلالةsig تقل عن مستوى المعنوية مما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية لعبارات الفرضية.

الفرضية الثانية: " هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة المستمرة وترشيد قرارات الاستثمار "

الجدول (٣)

الاحصاء الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة لعبارات الفرضية الثانية:

ت	العبارات	الانحراف المعياري	المتوسط	المنوال	الاهمية النسبية	درجة الموافقة	الترتيب
1	تقديم نتائج المراجعة فور حدوثها يساعد علي ترشيد قرارت الإستثمار.	0.39	4.81	4	85.2%	عالية جدا	3
2	يساعد الفحص المستمر علي الإفصاح الفوري للشركات علي ترشيد قرارات الإستثمار.	0.53	4.48	5	88.4%	عالية جدا	1
3	تمكن مدي كفاءة وفعالية نظم المحاسبة الفورية في حماية الأصول من ترشيد قرارت الإستثمار.	0.49	4.54	5	80%	عالية جدا	7
4	يساعد التقرير عن المعلومات المرتبطة بموضوع المراجعة بصفة مستمرة علي ترشيد قرارات الإستثمار.	0.46	4.70	5	83.8%	عالية جدا	5
5	توفر الكفاءة المهنية والفنية لمراقب الحسابات يساعد علي ترشيد قرارات الإستثمار.	0.68	4.36	5	84%	عالية جدا	4
6	يساعد الحصول علي أدلة المراجعة ذات درجة عالية من الألية علي ترشيد قرارات الإستثمار	0.48	4.53	5	80.8%	عالية جدا	5
7	يمكن وجود إتصال فعال بين نظام مراقب الحسابات ونظام عميل المراجعة من ترشيد قرارات الإستثمار.	0.67	4.63	5	81%	عالية جدا	4

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، ٢٠٢١م

من خلال الجدول (٣) نلاحظ أن الإحصاءات الوصفية للعبارات الفرضية التي ينص على(هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة المستمرة وترشيد قرارات الاستثمار) فان الأوساط الحسابية له تقع في المدى مابين (٤.٣٦ – ٤.٨١) و الانحراف المعياري يقع في

المدى مابين (٠.٣٩ – ٠.٦٨) والمنوال (٤-٥) لجميع العبارات وحسب المقياس الخماسي ليكرت فان إجابات المبحوثين هي الموافقة والموافقة بشدة.

الجدول (٤)

اختبار مربع كاى لعبارات الفرضية الثانية:

م	العبارة	مربع كاي	درجة الحرية	مستوى المعنوية	القيمة الجدولية	الدلالة
1	تقديم نتائج المراجعة فور حدوثها يساعد علي ترشيد قرارت الإستثمار.	136.19	2	.000	4.20	القبول
2	يساعد الفحص المستمر علي الإفصاح الفوري للشركات علي ترشيد قرارات الإستثمار.	152.66	1	.000	4.51	القبول
3	تمكن مدي كفاءة وفعالية نظم المحاسبة الفورية في حماية الأصول من ترشيد قرارت الإستثمار.	123.33	1	.000	4.43	القبول
4	يساعد التقرير عن المعلومات المرتبطة بموضوع المراجعة بصفة مستمرة علي ترشيد قرارات الإستثمار.	142.78	2	.000	4.00	القبول
5	توفر الكفاءة المهنية والفنية لمراقب الحسابات يساعد علي ترشيد قرارات الإستثمار.	119.65	2	.000	4.30	القبول
6	يساعد الحصول علي أدلة المراجعة ذات درجة عالية من الألية علي ترشيد قرارات الإستثمار	158.65	1	.000	4.43	القبول
7	يمكن وجود إتصال فعال بين نظام مراقب الحسابات ونظام عميل المراجعة من ترشيد قرارات الإستثمار.	164.87	2	.000	4.00	القبول

المصدر: إعداد الباحث، من الدراسة الميدانية،٢٠٢١م

نلاحظ في الجدول (٤) لاختبار صحة الفرضية التي تنص على:" هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة المستمرة وترشيد قرارات الاستثمار " تم استخدام اختبار مربع كاي لعبارات المحور وجاءت قيم مربع كاي المحسوبة (١٣٦.١٩ – ١٥٢.٠٠ – ١٢٣.٣٣ – ١٤٢.٧٨ – ١١٩.٦٥ – ١٥٨.٦٥ – ١٦٤.٨٧) وبدرجات حرية (٢-١) والقيمة الجدولية تقع في المدى مابين (٤.٠٠ – ٤.٥٢) وبمستوى دلالة Sig لجميع العبارات (٠.٠٠٠) وعند

مقارنة مستوى الدلالة sig بمستوى المعنوية المسموح به (٠.٠٥) نجد أن مستوى الدلالةsig تقل عن مستوى المعنوية مما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية لعبارات المحور.

ملخص نتائج فرضيات الدراسة:

وفيما يلي ملخص لنتائج التحليل الاحصائي الوصفي لجميع فرضيات الدراسة.

الجدول (٥)

يوضح ملخص نتائج التحليل الاحصائي الوصفي لفرضيات الدراسة:

م	فرضيات الدراسة	الانحراف المعياري	المتوسط	الاهمية النسبية	درجة الموافقة	مربع كاي	مستوى المعنوية	النتيجة
1	الفرضية الاولى	0.57	4.59	84.4%	عالية جداً	148.52	0.000	قبول
2	الفرضية الثانية	0.49	4.55	87%	عالية جداً	146.01	0.000	قبول

المصدر: اعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، ٢٠٢١م.

يلاحظ من الجدول (٥) الذي يوضح ملخص نتائج التحليل الوصفي لفرضيات الدراسة، الفرضية الاولى التي تنص على " هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة التحليلية وترشيد قرارات الاستثمار " نجد أن اغلبية المبحوثين يوافقون على جميع عبارات الفرضية الاولى وذلك من خلال الوسط الحسابي لجميع العبارات حيث نجد انه اكبر من الوسط الفرضي (٣) حيث بلغ متوسط اجابات المبحوثين على جميع العبارات (٤.٥٩) ونسبة الاهمية بلغت (٨٤.٤٪) وقيمة مربع كاي (١٤٨.٥٢) ومستوى المعنوية (٠.٠٠٠) وذلك يدل على وجود فروقات ذات دلالة احصائية مما يؤكد أن فرضية الدراسة الاولى قد تحققت.

الفرضية الثانية: التي تنص على " هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة المستمرة وترشيد قرارات الاستثمار " نجد أن اغلبية المبحوثين يوافقون على جميع عبارات الفرضية الثالثة

وذلك من خلال الوسط الحسابي لجميع العبارات حيث نجد انه اكبر من الوسط الفرضي (٣) حيث بلغ متوسط اجابات المبحوثين على جميع العبارات (٤.٥٥) ونسبة الاهمية بلغت (٨٧٪) وقيمة مربع كاي (١٤٦.٠١) ومستوى المعنوية (٠.٠٠٠) وذلك يدل على وجود فروقات ذات دلالة احصائية مما يؤكد أن فرضية الدراسة الثانية قد تحققت.

الخاتمة: وتشتمل على الاتي:

أولاً: النتائج:

من خلال الاطار النظري والدراسة الميدانية توصل الباحث الى عدة نتائج منها:

١. وجدت علاقة ايجابية بين المراجعة المستمرة وترشيد قرارات الاستثمار في الشركات المدرجة بسوق الخرطوم للاوراق المالية.
٢. وجدت علاقة ايجابية بين المراجعة التحليلية وترشيد قرارات الاستثمار في الشركات المدرجة بسوق الخرطوم للاوراق المالية.
٣. ساعد وجود إتصال فعال بين نظام مراقب الحسابات ونظام عميل المراجعة من ترشيد قرارات الإستثمار في الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للاوراق المالية.
٤. ساعد الحصول علي أدلة المراجعة ذات درجة عالية من الألية علي ترشيد قرارات الإستثمار في الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للاوراق المالية.
٥. ساعد الفحص المستمر علي الإفصاح الفوري للشركات علي ترشيد قرارات الإستثمار في الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للاوراق المالية.
٦. ساعد استخدام المراجع أسلوب تحليل الإتجاه ترشيد قرارات الإستثمار في الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للاوراق المالية.
٧. استخدام مؤشرات السيولة أدى إلي ترشيد قرارات الإستثمار في الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للاوراق المالية.

٨. ساعد تحديد الأوزان النسبية لكل عنصر من عناصر القوائم المالية في ترشيد قرارات الإستثمار في الشركات المدرجة في سوق الخرطوم للاوراق المالية.

ثانياً: التوصيات:

بناءاً على هذه النتائج السابقة يوصي الباحث بالاتي:

١. تحديد الأوزان النسبية لكل عنصر من عناصر القوائم المالية لترشيد قرارات الإستثمار.
٢. أستخدام المراجع للتحليل الأفقي يساعد علي تكوين فكرة صحيحة وترشيد قرارات الإستثمار.
٣. علي المراجع بإستخدام أسلوب تحليل الإتجاه يساعد علي ترشيد قرارات الإستثمار.
٤. اعتماد المراجع علي البيانات غير المالية للعميل تمكنه من ترشيد قرارات الإستثمار
٥. تخصص الصناعي المراجع الخارجي من زيادة جودة المراجعة وترشيد قرارت الإستثمار

المراجع والمصادر:

- احمد، ادريس الفكي احمد،(٢٠٠٧م)، اثر تحليل القوائم المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية، الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة.
- جوهرة، شادي ابراهيم،(٢٠١٤م)، دور المراجعة المستمرة في تحسين جودة المعلومات المنشورة إلكترونيا لخدمة متخذي القرارات، القاهرة : جامعة عين شمس، كلية التجارة، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة.
- محمد علي و محمد سند، صالح حامد، ياسر تاج السر،(٢٠١٥)، دور المراجعة المستمرة في الحد من مخاطر التشغيل الإلكتروني للبيانات المالية، دراسة ميدانية علي المصارف السودانية، السودان : جامعة القران الكريم والعلوم الأسلامية، كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية مجلة الاقتصاد والعلوم الاجتماعية، العدد ١.

- محمد، ساتي محجوب حاج،(٢٠١٥م)، دور الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في ترشيد قرارات الاستثمار في صناديق الودائع الاستثمارية، الخرطوم: جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة.
- فضل الله، رحاب قريب الله الإمام،(٢٠١٦م)، دور محاسبة التنمية المستدامة في ترشيد قرارات الاستثمار، الخرطوم: جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة،.
- السماني، الخير صالح،(٢٠١٩م)، المراجعة المستمرة في ظل التجارة الإلكترونية ودورها في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية – دراسة ميدانية على مكاتب المراجعة بالسودان، الخرطوم: جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، قسم المحاسبة، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في المحاسبة، غير منشورة.
- علي، هناء علي عبدالرحمن، (٢٠٢٠)، أثر المراجعة التحليلية في تحسين المراجعة الخارجية للتنبؤ باستمرارية المنشأة، الخرطوم: جامعة الزعيم الأزهري، كلية الدراسات العليا، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة.
- عثمان، عفراء الفاضل محمد،(٢٠٢٠)، دور المراجعة التحليلية فى تعظيم قيمة المنشأة وضمان استمراريتها، الخرطوم: جامعة أم درمان الإسلامية، معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة.
- محمود، سمير عبدالغني، (٢٠٠٣)، تدعيم إستخدام الأساليب المتطورة للتحليل المالي والمحاسبي من جانب المراجع الخارجي لخدمات أهداف المراجعة التحليلية والإرتقاء بفعاليتها، القاهرة: جامعة بنها، كلية التجارة، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، العدد الأول.
- معايير الدولية الصادرة عن الإتحاد الدولي للمحاسبين من المنشورات المجمع العربي للمحاسبين القانونين ١٩٩٨م، عمان، شركة مطابع الخط.
- البنا، أبوبكر عبدالعزيز، (٢٠٠٤)، دور المراجعة التحليلية نحو تطوير وتحسين أداء الفحص الضريبي، القاهرة: جامعة الأزهر، كلية البنات الإسلامية بأسيوط، المجلة العلمية لكلية التجارة، العدد ٢٢ .

- ابو سمهدانة، نيفين عبدالله،(٢٠٠٦)، مجالات مساهمة إستخدام المراجعة التحليلية في تخطيط وأداء عملية المراجعة، غزة: الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة.
- موسى، على محمد، (٢٠١٣)، الإجراءات المراجعة التحليلية ودورها في ترشيد الحكم الشخصي للمراجع، عمان: جامعة الزاوية، كلية الإقتصاد، مجلة الجامعة، المجلد (٢) ، العدد (١٥).
- محمد، عبدالوهاب موسى الجعلي، (٢٠١٧)، دور المراجعة التحليلية في التقليل من ممارسات المحاسبة الخلاقة، جامعة غرب كردفان، كلية العلوم الإدارية والإقتصادية والإجتماعية، مجلة أمارباك، المجلد (٨)، العدد(٢٤).
- منصور، صديق سبيل أدم، (٢٠٠٧)، الإتجاهات الحديثة في المراجعة التحليلية وأثرها على جودة المراجعة، الخرطوم، جامعة أم درمان الإسلامية ، كلية الدراسات العليا ، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة.
- الرشيدي، طارق عبد العظيم،(٢٠٠٤)، تطوير أنظمة المراجعة المباشرة المستمرة لدعم قرارات المراجعين في ضوء متطلبات البيئة الإلكترونية المعاصرة، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، العدد ٣.
- عبدالكريم، عارف عبد الله،(٢٠٠٢)، إجراءات مراجعة المبيعات في شركات التجارة الإلكترونية، مجلة كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، العدد ٢.
- رضوان واخرون، عباس أحمد،(٢٠١٠)، منهجية تطبيق المراجعة المستمرة في ظل أنظمة المعالجة الفورية للبيانات المحاسبية، القاهرة : جامعة المنصورة ، مجلة التجارة ، العدد ٣٤.
- شحاتة، السيد شحاتة،(٢٠٠٤)، مراجعة أنظمة المحاسبة الإلكترونية في بيئة الأعمال المعاصرة، الإسكندرية، الدار الجامعية للنشر.
- محمود، وائل حسنين محمد، (٢٠١٤)، تطوير دور المراجعة للحد من الأزمات المالية في جمهورية مصر العربية، رسالة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة حلوان.

- السيسي، نجوي أحمد،(٢٠٠٩)، مراجعة النظم الإلكترونية، الإسكندرية: الدار الجامعية.
- الحسن، مواهب محمد، (٢٠٠٦)، دور المعومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاستثماريه، رسالة ماجستير في المحاسبة، غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين.
- موسى، حسن توفيق حسن، (٢٠١١)، المعلومات المحاسبية كأساس لترشيد القرارات الاستثمارية في المؤسسات الصحيفة، القاهرة : اكاديمية السادات ، المعهد القومي للادارة العليا ، رسالة ماجستير في المحاسبة.
- الطاهر، الأرقم محمد عثمان عوض الكريم، (٢٠٠٩)، أثر أسواق الأوراق المالية على تشجيع الاستثمار، رسالة ماجستير في المحاسبة ،غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

٩. احمد، نصرالدين عبدالرسول أبكر،(٢٠٠٩)، أثر فجوة التوقعات في المراجعة على قرارات الاستثمار لمستخدمي القوائم المالية، رسالة ماجستير في المحاسبة ،غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.